الأنباء
الاحد 23 فبراير 2014

تحليل إخباري

الحكومة اللبنانية أمام ثلاثة أشهر صعبة ومهمة مزدوجة في مرحلة «الإرهاب والرئاسة»

بيروت: عكست الحكومة اللبنانية الجديدة «تسوية سياسية» يمكن وصفها بـ «ميني اتفاق دوحة جديد» ولا يمكن الجزم بنهاياتها ومعالمها الكاملة وما إذا كان ما ظهر منها حتى الآن في الاتفاق الحكومي هو رأس جبل الجليد في تسوية الخفي فيها أكثر من المرئي، أم أن الأمور تقف عند هذا الحد، عند التفاهم الحكومي من دون أن ينسحب إلى الاستحقاق الرئاسي الذي يخضع لمعادلات واعتبارات وحسابات أخرى.
ومن المفترض أن تحدث الحكومة الجديدة صدمة إيجابية وتشيع أجواء انفراج وارتياح، ولكن الأمر ليس كذلك لأنها ستكون أمام تحديات واختبارات أمنية متلاحقة كما في اليومين الماضيين في بئر حسن وطرابلس وستؤدي إلى تقويض مصداقية الحكومة وزخمها، ولأنها ستكون أمام ثلاثة أشهر صعبة سيتحدد في خلالها مصير ومستقبل التسوية السياسية في سورية في إطار «جنيف ـ 2» في ضوء التطورات العسكرية المتصاعدة من جهة واهتزاز التفاهمات الأميركية الروسية من جهة ثانية، ويبدو الوضع في لبنان أسير تطورات دولية إقليمية سورية جديدة يمكن اختصارها في النقاط التالية:
1 ـ علاقة تصادمية بين موسكو وواشنطن من أسبابها الرئيسية التطورات في أوكرانيا.
2 ـ توقف عملية «جنيف ـ 2» حتى إشعار آخر بعد وقت مستقطع يعرج فيه الملف السوري على مجلس الأمن لاستصدار «قرار إنساني» وتكون فيه الأنظار متجهة إلى ما يجري على الأرض السورية وفي الميدان العسكري.
3 ـ اشتداد الحرب والمواجهات في سورية نتيجة فشل الجهود التي بذلت للحل السياسي وفي ظل اعتقاد متزايد أن ظروف التسوية غير ناضجة وأن استئناف المفاوضات في جنيف يحتاج الى ميزان قوى جديد على الأرض، وأن أم المعارك قادمة ومن يربحها ويتفوق على الأرض يمسك بميزان القوى والطرفان بحاجة الى «نصر ما» وتعزيز المواقع والأوراق قبل موعد انتخابات رئاسة الجمهورية.
4 ـ لبنان معني أكثر من أي وقت مضى بالتطورات السورية القادمة لأنها ستدور على مقربة منه (معارك القلمون المتواصلة ومعركة درعا حوران المرتقبة)، ولأنها ستؤدي مباشرة إلى تداعيات وانعكاسات على أمنه خصوصا مع حصول موجات نزوح جديدة وكبيرة.
5 ـ في ظل وضع حدودي مفتوح غير مضبوط وغير مراقب بالكامل، تستمر التفجيرات الإرهابية في لبنان. وإذا كان لهذه العمليات الأمنية هدف سابق وثابت هو الضغط على حزب الله في مناطق نفوذه وبيئته، فإن هدفا جديدا أضيف هو الضغط على الحكومة التي حددت الإرهاب عنوانا للمرحلة وحددت محاربة الإرهاب بندا أول على جدول أعمالها.
ورغم قصر المهلة الزمنية المحددة للحكومة وهي المهلة الفاصلة عن نهاية ولاية الرئيس ميشال سليمان (25 مايو) إلا أن هذه الحكومة ستجد نفسها أمام تحدي الصمود والبقاء حتى ذلك الحين، هي التي تواجه في زمن التفجيرات المزدوجة مهمة مزدوجة: محاربة الإرهاب والوصول إلى «محطة الرئاسة».

الحريري بعد لقائه الراعي يوحي بأكثر من مرشح ومعلومات لـ "الأنباء" عن الأسماء والاحتمالات الممكنة

لبنان: البحث عن مكان لـ «المقاومة» في البيان الوزاري للحكومة يواكبه البحث عن مرشح لرئاسة الجمهورية في روما

بيروت ـ عمر حبنجر

وزير الداخلية نهاد المشنوق مستقبلا السفير الايراني في لبنان غضنفر ركن أبادي (محمود الطويل)

في بيروت البحث مستمر عن الموقع المقبول لـ «المقاومة» في البيان الوزاري لحكومة تمام سلام، وفي روما التي تحولت الى مربط خيول الزعامات اللبنانية بدلا من باريس بحث يتخطى الحكوميات الى رئاسة الجمهورية مباشرة، مع اقتصار الكلام على المواصفات والاحتمالات، ودون تطرق للاسماء بشكل محدد، ما يفسره حديث الرئيس سعد الحريري بعد لقائه البطريرك الماروني بشارة الراعي عن المجيء الى مجلس النواب ليختار كل منا مرشحه.
وقال الحريري بعد اللقاء: انا اريد ان ارى نفسي في مجلس النواب وكل منا يرفع يده ليصوت للرئيس الذي يريده. ورافق الحريري الى اللقاء النائبان سمير الجسر وعاطف مجدلاني والنائبان السابقان باسم السبع وغطاس خوري ونادر الحريري والمستشار داود الصايغ، ثم تلا الاجتماع خلوة بين الحريري والراعي واستكمل البحث على مائدة العشاء.
وشاع في بيروت احتمال انضمام الرئيس نبيه بري الموجود في البانيا الى لقاءات روما التي توجه اليها ايضا العماد جان قهوجي قائد الجيش في مهمة معنية بتسليح الجيش والنائب سامي الجميل.
وقال الحريري ان الاتصالات التي اوصلت الى تشكيل الحكومة يتعين اجراؤها وصولا الى انتخاب رئيس الجمهورية، وعلى الفرقاء السياسيين ان يتحولوا كخلية نحل لإزالة الخلافات والتوافق على تأمين هذا الاستحقاق، ونحن كقوى 14 آذار سيكون لنا مرشح رئاسي، وسأشارك شخصيا بالانتخاب، وكل منا يصوت للمرشح الذي يريد.
المراقبون في بيروت توقفوا عند قول الرئيس الحريري هذا (كل منا يصوت للمرشح الذي يريد)، ما يعني انه سيكون هناك اكثر من مرشح للرئاسة، وبالتالي لا حديث عن مرشح توافقي على غرار تمام سلام لرئاسة الحكومة.
هنا تبدو الصورة غامضة تماما، لكن معلومات لـ «الأنباء» ان ما حجب في روما من اسماء يجري تداولها في بيروت وابرزها روبير غانم وجان عبيد من خط 14 آذار والعماد ميشال عون من الخط الآخر،
يقابلهم التمديد للرئيس سليمان، تجنبا للفراغ في السدة الرئاسية، والا فالانسياق مع متطلبات المرحلة اللبنانية الصعبة بانتخاب قائد الجيش العماد جان قهوجي الذي بدأ ذكر اسمه يشد الانتباه في المحافل العربية والغربية، وحتى على المستوى المسيحي، حيث تفضله القوات والكتائب، والى حد بعيد تيار المستقبل، اذا كان البديل عون او الفراغ، كما ان له مريدين ذوي وزن في فريق 8 آذار.

مواجهة الفراغ بالتمديد لسليمان أو انتخاب قهوجي

حزب الله: المقاومة حق لا يمكن إسقاطه

انتهت مدة إنذار عيد لطرابلس لتسليم قتلة دياب ولا جديد

النائب سليمان فرنجية كرر ما قاله اكثر من مرة انه يفضل الفراغ في رئاسة الجمهورية على اختيار رئيس ضعيف، وقال لقناة «الميادين» انه ضد التمديد للرئيس ميشال سليمان، معتبرا ان لقاء الرئيس سعد الحريري والعماد عون يشكل انفتاحا، معتبرا ان منطق التآمر في هذا الشأن لا يجب ان يكون موجودا.
وقال فرنجية: من الطبيعي ان يكون الجنرال عون اقوى منا على المستوى المسيحي وان اكون مبسوطا عندما يكون الجنرال عون قبلي.
على صعيد البيان الوزاري، لم تتوصل الجلسة الثالثة للجنة الصياغة التي اجتمعت برئاسة الرئيس سلام الى حسم موضوع المقاومة، ما اخطر سلام الى تأجيل الامر الى يوم غد.
وفي خلال هذا الاجتماع، طرحت صيغتان بشأن ثلاثية «الشعب والجيش والمقاومة»، الاولى من قبل الوزير بطرس حرب والثانية من الوزير علي حسن خليل، على ان يستكمل البحث الاثنين بعد عودة الرئيس نبيه بري.
واعترف اعضاء اللجنة في تصريحات متتالية ان العقدة هي في موضوع المقاومة، وقال مصدر وزاري لـ «الأنباء» ان ثمة ما يوحي بأن ضغوطا من خارج اللجنة بدأت تتسبب بنوع من الارباك لاعضائها، كمثل تصريحات النائبين احمد فتفت ومعين المرعبي، وهما من كتلة المستقبل اللذين اعلنا سلفا انهما لن يمنحا الثقة للحكومة حال اعتماد بيانها الوزاري صيغة المقاومة كما يريدها حزب الله، في حين اعلن الناشط السياسي القريب من حزب الله محمد عبيد ـ وهو المدير العام السابق لوزارة الاعلام ـ ان قيادة حزب لا يمتلك التخلي عن ذكر المقاومة في البيان الوزاري لأن لها حلفاء يجب الرجوع اليهم، واضاف لقناة «الجديد» ان وزراء الحزب سينسحبون من الحكومة في حال جاء البيان الوزاري خاليا من هذه المسلمة.
واشار عبيد الى قرار اقليمي بتسهيل تشكيل الحكومة، وبالتالي لا يمكن اعتبار الحزب في موضع ضعف، ولا الفريق الآخر في وضع الاقوى، رافضا اي صيغة تضع المقاومة في كنف الدولة او بإمرتها، بل يجب ان يتضمن النص حق الشعب بالمقاومة، لأن التجارب اثبتت ان الدولة لا تستطيع الاستجابة لمثل هذه المتطلبات دائما.
من جهته، اجتمع تكتل نواب القوات اللبنانية برئاسة د.سمير جعجع في معراب امس، ودعا الى ان يكون البيان الوزاري نقطة انطلاق ومؤشرا لخطة عمل للحكومة، وان يكون اعلان بعبدا معطوفا على ابرز النقاط التي تضمنتها مذكرة بكركي حصريا، الفقرة السياسية للبيان الوزاري، والا تكون الحكومة الجديدة نسخة طبق الاصل عن سابقتها.
اما عضو كتلة الكتائب النائب ايلي ماروني فقد جزم امس بأن معادلة الشعب والجيش والمقاومة لن تبصر النور بعد اليوم، بل سنرى معادلة الشعب والجيش فقط، ونقبل القول ان الشعب كله سيكون مقاومة، وسوى ذلك غير مقبول.
وكان الوزراء بطرس حرب وسجعان قزي ونهاد المشنوق تقدموا بصيغة تستبدل ثلاثية الشعب والجيش والمقاومة بحق لبنان بالتصدي للعدوان الاسرائيلي بكل الوسائل الممكنة.
لكن ممثل حزب الله في اللجنة الوزارية الوزير محمد فنيش قال في اجتماع اللجنة وبنبرة حاسمة: المقاومة حق لا يمكن اسقاطه، وهو غير مرتبط بأي تحول سياسي، كما نقلت عنه «المنار»، وطلب الى اللجنة التمهل لمراجعة قيادة الحزب بصدد الاقتراح المطروح.
ويتوقع ان يلعب الرئيس نبيه بري دورا توفيقيا في التفاهم على البند المتعلق بالمقاومة في البيان الوزاري.
وتوقع الوزير جبران باسيل ان تكون جلسة الاثنين نهائية.
السفير الايراني غضنفر ركن ابادي زار رئيس حزب الكتائب الرئيس امين الجميل، حيث كرر استنكار الاعمال الارهابية التي استهدفت السفارة والمستشارية، وامل الا تكون هناك عقبات الحكومة لناحية البيان الوزاري او النهج الذي ستتبعه.
امنيا، يستمر الحصاد اللبناني من زرع الازمة السورية، حزب الله في تشييع يومي لضحايا الواجب الجهادي في سورية، وجماعات الجهاد المضاد في طرابلس والشمال على الطريق ذاته، وآخر من جرى تشييعهم في طرابلس ابوشاهر في محلة المنكوبين في طرابلس وابو عبدالرحمن من مشتى حسن في وادي خالد اللذين سقطا اثناء دفاعهم عن قلعة الحصن في سورية.
وفي طرابلس ايضا انتهت امس مهلة الـ 48 ساعة التي اعطاها رفعت علي عيد المسؤول السياسي للحزب العربي الديموقراطي لتحقيق المشتبه بهم بقتل احد قياديي الحزب عبدالرحمن دياب على خلفية تورط ابنه يوسف في عملية تفجير المسجدين في عاصمة الشمال.
وبانتظار ما سيكون عليه رد فعل رفعت عيد، امتلأت مواقع التواصل الاجتماعي بعبارات مليئة بالتحدي والردود على عيد الذي اعتبر ان الطائفة العلوية هي المستهدفة من قبل المسلحين في طرابلس، من دون ان يشير الى منفذي جريمة تفجير المسجدين وازهاق نحو 50 ضحية.
وفي محاولة لاستثارة عطف النظام السوري، قال عيد: نحن ندفع فاتورة وقوفنا الى جانب الرئيس الاسد، واضاف: نحن مع «بوط» العسكري في الجيش العربي السوري!

مصادر: عون يرى في الحريري رافعة ضرورية لوصوله إلى رئاسة الجمهورية

بيروت ـ محمد حرفوش

كثرت أخيرا الدعوات من قبل جهات ولاعبين سياسيين تتمنى على الرئيس سعد الحريري العودة الى لبنان، خصوصا بعد الانفراج السياسي ـ الحكومي وتهاوي الحواجز نوعا ما بين حزب الله وتيار «المستقبل» من خلال إعادة قناة التواصل الأمنية بين الجانبين، إضافة الى اللقاءات بين «المستقبل»، والتيار الوطني الحر.
مقابل ذلك، تؤكد مصادر «بيت الوسط» ان لا عودة قريبة للحريري ولا تفكير جديا بعد الرجوع مادام الوضع الأمني في لبنان مترديا، فاغتيال اللواء وسام الحسن والوزير السابق محمد شطح أعاد التأكيد أن خيار الحريري البقاء في الخارج كان صحيحا.
وتشير المصادر الى أن الحريري يستطيع خوض معركة رئاسة الجمهورية من حيث هو، كون هذا الاستحقاق يختلف عن معركة الانتخابات النيابية.
ووفق المصادر، فإن حكومة تمام سلام هي مقدمة لرئاسة الحكومة المقبلة، وقد أعادت دور الحريري وأثبتت أنه إن لم يكن رئيسا فهو حتما صانع رؤساء الحكومات كونه الذي يمثل الأكثرية السنية.
ولفتت المصادر الى وجود حسابات للذين يشجعون الحريري على العودة، ولعل أبرز هؤلاء العماد ميشال عون الذي يرى في الحريري رافعة ضرورية لوصوله الى رئاسة الجمهورية، ولهذه الغاية يبدو عون مستعدا لتشكيل ثنائية مع الحريري لجهة منصب رئيس الحكومة المقبل، وهو لذلك يطلب من الشيخ سعد العودة الى لبنان للمشاركة عن كثب في معركة الرئاسة، وهو ما يفسر انفتاح الجنرال على تيار «المستقبل»، ولقاء الحريري في إحدى الدول الأوروبية بمباركة حزب الله الذي يريد عودة الحريري، خصوصا إذا نجح العماد عون باستمالة زعيم المستقبل الى تحالف ثلاثي وربما أكثر.

بلال فرحات: منع العمليات الانتحارية يكمن في ملاحقة كل ما يمت لها بصلة كائنا من كان

بيروت ـ أحمد منصور

اعتبر عضو كتلة «الوفاء للمقاومة» النائب بلال فرحات «ان العمليتين الانتحاريتين اللتين وقعتا في منطقة بئر حسن في بيروت استمرارا للعمليات التفجيرية الإرهابية والإجرامية التي تطول لبنان كله وليس جزءا معينا في البلد»، لافتا الى «أنهما وقعتا خارج الضاحية الجنوبية وفي منطقة لا تعود لحزب الله، بل منطقة مفتوحة لكل اللبنانيين» مشيرا الى «أنها تستهدف اللبنانيين ككل لا شريحة معينة منهم» معتبرا «أن هذا بحد ذاته يؤكد على الصيغة التي نتحدث عنها منذ مدة من أن هذه العمليات تستهدف كل لبنان وأمنه وشعبه بحد ذاته»، داعيا الى «الكف عن إعطاء تغطيات وتفسيرات وتبريرات لهذه العمليات التكفيرية والإجرامية».
وقال فرحات في تصريح لـ «الأنباء» حول كيفية حماية لبنان من هذه العمليات: ان حماية لبنان من هذه العمليات تكمن أولا من خلال مسعانا الحثيث للوصول الى حكومة وطنية جامعة تجمع كل القوى وتؤكد على أننا نرغب في أن يكون لبنان متكاملا لكل أبنائه، وهنا نشدد على ضرورة أن يعمل الجميع في سبيل إحقاق الحق ودعم القوى الأمنية الفاعلة من أجل منع هذه العمليات وملاحقة كل من يمت لها بصلة كائنا من كان».
واعتبر «ان دور حزب الله في سورية ليس إلا عملية رادعة لاستمرارية هذه العمليات في الداخل اللبناني»، معتبرا «أنه لولا هذا العمل الاستباقي الذي حصل من قبل حزب الله لرأينا اليوم في لبنان كما يحصل في العراق تفجير عشرات السيارات يوميا من أجل ضم لبنان الى «داعش» ليصبح في الدولة الإسلامية في العراق والشام ولبنان».
وعن تأثير هذه العمليات على دور الحكومة الجديدة، أكد «أن الحكومة تجتمع وترى مصلحة لبنان الكاملة لجهة الدفاع عن اللبنانيين والوقوف في وجه الارهاب الذي أصبح علما واضحا لا يمكن لأحد ألا يراه».

الأمن السياسي ضرورة لبنانية

بيروت ـ د.ناصر زيدان

يقع لبنان على فالق جيوسياسي خطير. فهو معرّض لهزات من العيار الثقيل، ولارتدادات لا تقل خطورة. فالتداخلات الإقليمية والدولية وضعته في عين العاصفة. والعاصفة هوجاء، في أجواء مضطربة تحطمت فيها مقاييس الطقس، فالشتاء الهادئ من دون مطر وثلوج، تحول الى مساحة ساخنة، بينما كان الصيف غريقا بالأمطار والترقب، ومن دون سواح ولا مصطافين.
الدول التوتاليتارية أنشأت دوائر متخصصة بالأمن السياسي، لكن ذلك كان للدفاع عن الحكام، ولتوقي الأخطار التي تهدد النظام. فهي نسجت خيوطا مع المعارضين لكشفهم، ودللت زعماء القبائل والمتنفذين المحليين، وحمت تجاوزات بعض المجرمين والمنحرفين واستخدمتهم لتخويف العقلاء، ورجال العلم والناشطين السياسيين، كي ينصرف هؤلاء عن اي تفكير جدي بمعارضة النظام، او الانقلاب عليه. وما صنعته هذه الأنظمة، او الدول، ارتد عليها، وانقلب المتطرفون والإرهابيون، وحتى زعماء المجموعات المحلية على هذه الدول، او الأنظمة، أما الأمن السياسي في لبنان فله مفاهيم مختلفة، وله دور ضروري في توفير الأرضية المناسبة للاستقرار. فالتركيبة المجتمعية اللبنانية تفرض على الدوام استمرار التوافقات السياسية، لتأمين الغطاء لأجهزة الدولة كي تقوم بواجباتها في الحفاظ على الأمن.
ان ينكب وزير الداخلية الجديد نهاد المشنوق، ومدير عام قوى الأمن الداخلي اللواء إبراهيم بصبوص، ورئيس شعبة المعلومات العميد عماد عثمان ـ وجميعهم من الطائفة السنية، ومحسوبين سياسيا على تيار المستقبل ـ على وضع خطة عملية لمكافحة الإرهاب «خصوصا السيارات المفخخة» والتي تستهدف مناطق نفوذ حزب الله «الشيعي» مسألة في غاية الأهمية، ولها إيحاءات إيجابية واسعة، بصرف النظر عن القدرة العملانية لهؤلاء على تجفيف منابع الإرهاب، وإقفال المعابر غير الشرعية التي تربط لبنان وسورية، والسيطرة على المناطق التي يلجأ اليها سارقو السيارات في البقاع الشمالي، على حد ما طرح الوزير نهاد المشنوق. كما ان مرافقة رئيس وحدة التنسيق والارتباط في حزب الله وفيق صفا لوزير الداخلية في جولته على اماكن الانفجارات التي حصلت في بئر حسن، دلالة بيضاء في العتمة السوداء التي تضلل سماء العلاقات السياسية المتوترة بين حزب الله وتيار المستقبل.
وإذا كانت العمليات الإرهابية التي تحصل في لبنان مرتبطة الى حد بعيد بما يجري في سورية، الا ان الانقسام السياسي الداخلي يساعدها على توفير مقومات الاستمرار، رغم تنكر جميع فئات الشعب لها.
فالأمن السياسي الضروري للبنان، يستوجب ـ على ما أشارت مراجع سياسية عليا ـ ميثاق شرف بين القوى السياسية، يقضي بعدم توفير اي شكل من أشكال التغطية للمخلين بالأمن، لاسيما منهم الذين يتلطون تحت أجنحة أحزاب لها نفوذها، وربما لديها مربعاتها الأمنية التي يلجأ إليهم بعض هؤلاء، خصوصا سارقي السيارات. وكذلك لبعض المشبوهين من المتدينين الجدد، الذين أساءوا للإسلام، وشوهوا صورته الناصعة.
إن تشكيل الحكومة الجديدة، والانفراجات التي رافقتها، تعتبر شكلا من أشكال الأمن السياسي المنشود.
والإيجابية السياسية التي أبدتها قوى الانقسام ـ والتي يؤمل ان تمتد الى إنجاز الاستحقاقات الدستورية القادمة ـ هي ايضا أمن سياسي يحمي مؤسسات الدولة، ويخفف من حالات التشنج المذهبي والاجتماعي.
ومزيد من إعادة النظر في بعض المواقف ـ لاسيما منها الانسحاب من أتون النار السورية ـ يوفر الدعائم للأمن السياسي في لبنان، وقد يساهم في إعادة الأمل الى المواطنين الذين يعيشون على حافة اليأس.
ليس للبنانيين مفرا من العيش بسلام مع بعضهم البعض، ولن يحفظ مستقبل أولادهم التطرف، ولا الارتباطات الخارجية الثقيلة، ووحدة الدولة وقوة أجهزتها هي الضمانة الأساسية للجميع، بعيدا عن وهم الانتقام، او طموحات الأمن الذاتي الخائبة.